

## أهمية الشراكة الاستراتيجية بين المغرب ومجلس التعاون الخليجي

د. محسن الندوي

باحث في ملك الدكتوراه في العلاقات الدولية

### Abstract:

### ملخص:

Dealing with the search the issue of the importance of the strategic partnership between Morocco and the Gulf Cooperation Council (GCC).where the search the process of Arab economic integration among the concerns of the Central Morocco, where considered this matter as a strategic option, the Arab cooperation has become an urgent necessity dictated by the challenges of the new system of the building on trade liberalization and regional blocs, King Mohammed VI of the among Arab leaders first called for holding an Arab summit specialized in economic matters.

Because of the financial crisis, Morocco resorted to building vestment network with the countries of the Gulf Cooperation Council in particular to bring the Gulf investments and building a strategic partnership with them, which would have positive effects in the future to the parties.

### Keywords:

Strategic partnership, Morocco, Gulf Cooperation, Strategic Option.

يتناول البحث موضوع أهمية الشراكة الاستراتيجية بين المغرب ومجلس التعاون الخليجي. حيث يعتبر البحث أن عملية التكامل الاقتصادي العربي من بين اهتمامات المغرب المحورية، حيث أصبح ينظر إلى هذا الأمر كخيار استراتيجي، فالتعاون العربي أصبح ضرورة ملحة تملها تحديات النظام الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية، فقد كان الملك محمد السادس من بين القيادات العربية الأولى التي دعت إلى عقد قمة عربية متخصصة في المسائل الاقتصادية.

وقد بلورت الدبلوماسية المغربية اهتمامها بالوضع الاقتصادي على أرض الواقع من خلال تطوير العلاقات المتعددة الأطراف ودعم التعاون العربي المشترك، والذي تجسد في الآونة الأخيرة، حيث عرفت العلاقات الاقتصادية بين المغرب وبعض الدول الخليجية عودة بعض الدفع، بعدما تميزت بنوع من التراخي البرود خلال مرحلة التسعينيات من القرن العشرين. وبسبب الأزمة المالية العالمية، لجأ المغرب إلى بناء شبكة استثمارية مع دول مجلس التعاون الخليجي وجلب الاستثمارات الخليجية وبناء شراكة استراتيجية معهم وهو ما سيكون له أثار ايجابية مستقبلا للطرفين.

### كلمات مفتاحية:

الشراكة الاستراتيجية، المغرب ومجلس التعاون الخليجي، خيار استراتيجي، الأزمة المالية العالمية، جلب الاستثمارات الخليجية، بناء شراكة.

## مقدمة:

تعد عملية التكامل الاقتصادي العربي من بين اهتمامات المغرب المحورية، حيث أصبح ينظر إلى هذا الأمر كخيار استراتيجي، فالتعاون العربي أصبح ضرورة ملحة تملأها تحديات النظام الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية، فقد كان الملك محمد السادس من بين القيادات العربية الأولى التي دعت إلى عقد قمة عربية متخصصة في المسائل الاقتصادية. وقد بلورت الدبلوماسية المغربية اهتمامها بالوضع الاقتصادي على أرض الواقع من خلال تطوير العلاقات المتعددة الأطراف ودعم التعاون العربي المشترك، والذي تجسد في الآونة الأخيرة، حيث عرفت العلاقات الاقتصادية بين المغرب وبعض الدول الخليجية عودة بعض الدفء، بعدما تميزت بنوع من التراخي البرود خلال مرحلة التسعينيات من القرن العشرين.

فالمغرب ومع حلول العهد الجديد، عرف مناخ الاستثمار به تحسنا كبيرا حيث أن السلطات لم تتوان في العمل على تهيئة وتطوير القطاع العام. ورغم أن الطريق طويل أمام الوصول إلى المعايير الدولية إلا أن العديد من المساطر الإدارية قد تم تبسيطها بفضل إحداث المراكز الجهوية للاستثمار. كما أن المحاكم التجارية أصبحت تقوم بدور، ولو جزئي، في حل النزاعات التجارية، وتجدر الإشارة إلى أن المغرب يجذب المستثمرين المباشرين الأجانب بنسبة تعلو عن أغلب دول المنطقة ذات المؤهلات الاقتصادية الماثلة. وبصفة عامة قام المغرب بتطوير استراتيجية لجذب الاستثمار تركز على ثلاث حريات أساسية:

- حق الاستثمار؛

- حق تحويل الأرباح؛

- حق تحويل منتوجات التفويت تحت شروط معينة.

وبسبب الأزمة المالية العالمية، لجأ المغرب إلى بناء شبكة استثمارية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وجلب الاستثمارات الخليجية وبناء شراكة استراتيجية معهم وهو ما سيكون له آثار إيجابية مستقبلا للطرفين.

### المحور الأول: أهمية الشراكة المغربية الخليجية:

بسبب الصعوبات الاقتصادية التي واجهها المغرب، وتأثيرات الربيع العربي وما أسهمت به من زيادة في الإنفاق العام، كانت للأزمة المالية العالمية وارتفاع أسعار النفط وأزمة الديون الأوروبية أدوار كبيرة في الضغط على الحكومة المغربية واقتصادها، خصوصا إذا علمنا أن أكثر من 66% من الاستثمارات الخارجية في المغرب، تأتي من بلدان القارة العجوز، الأمر الذي عزز التوقعات بانخفاض نمو الاقتصاد. لكن المغرب خالف هذه التوقعات واستطاع أن يتجاوز هذه الظروف محققا هذه السنة معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 4.6% بزيادة قدرها 3.7% مقارنة مع سنة 2010، "حيث تحدث وزير المالية المغربي الأسبق صلاح الدين مزوار أن هذه الإنجازات ما هي إلا تكملة لمسار التنمية الذي بدأه المغرب منذ عقد من الزمن، أي منذ استلام الملك محمد السادس مقاليد حكم المملكة، ويقول: لا يجادل أحد في أن اقتصادنا بخير، على الرغم من الأحداث الراهنة" يقول مزوار مضيفا "لا ينبغي ذلك تأثرنا الكبير بأزمات أوروبا، لكننا وجدنا جزءا من الحل".

هذا الجزء الذي يتحدث عنه الوزير يكمن في إدارة التوجه الاستثماري المغربي نحو بلاد النفط، التي انتعشت من ارتفاع الأسعار، وبالتحديد نحو الخليج العربي، حيث بدأ المغرب منذ بداية هذا العام في بناء شبكة استثمارية مع أعضاء هذا الخليج، خصوصا بعد توقيع اتفاقية بين المغرب والصناديق السيادية لكل من قطر والإمارات والكويت في 24 من نوفمبر/ تشرين الثاني على إنشاء صندوق استثماري موحد بقيمة 2.5 مليار دولار تأتي نسب المساهمة فيه على قدر التساوي بنسبة 25% لكل طرف بمن فيهم الطرف المغربي، سيسهم في محافظة المغرب على وتيرته التصاعدية في ما يخص الاستثمارات الخارجية، هذا الجيل الجديد من الاستثمارات "سيعوض علينا ما خسرناه من جيراننا الأوروبيين" يقول مزوار قبل أن يضيف "علاقتنا الطيبة مع الخليج أسهمت وستسهم في زيادة الاستثمارات الخارجية في المستقبل".<sup>1</sup>

لذا، تم الشروع في إرساء أسس هذه الشراكة الجديدة بعقد اجتماع ضم وزراء الخارجية في دول الخليج ووزيري خارجية المغرب والمملكة الأردنية الهاشمية خلال شهر شتنبر من عام 2011، حيث قدم خلاله المغرب تصوره الخاص للشراكة المستقبلية المندمجة والمتناسقة مع دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث تشمل الجوانب الاستراتيجية والسياسية والأمنية والاقتصادية والبشرية. ومن أجل إعطاء دفعة قوية لهذه الشراكة، قام الملك محمد السادس خلال شهر أكتوبر 2012 بزيارة إلى أربع دول خليجية، ويتعلق الأمر بالمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة والكويت، حيث شكلت مناسبة لبحث المجالات ذات الاهتمام المشترك كالرفع من مستوى التبادل التجاري بين الطرفين وتقوية الاستثمارات الخليجية ومساهمتها في برامج تمويل المشاريع التنموية بالمغرب، وذلك على شكل هبات مالية تصل إلى مليار دولار أمريكي سنويا لمدة خمس سنوات (2013-2018)، أي بمجموع 5 مليارات دولار كقيمة إجمالية. وفي نفس الإطار تم تقديم عروض حول استراتيجية الحكومة المغربية فيما يخص تطوير بعض القطاعات المعنية بهذه الشراكة.

وبناء على ما سبق، تم إعداد "مشروع خطة العمل المشتركة للتعاون" وتمت مناقشة الخطوط العريضة لهذا المشروع خلال اجتماع اللجنة المشتركة لكبار المسؤولين في وزارات الخارجية بالمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي المنعقد بالرياض بتاريخ 8 أكتوبر 2012.

كما احتضنت الرباط يومي 7 و8 أكتوبر 2013 الاجتماع الأول للجنة المشتركة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المغربية، وذلك لمناقشة وإقرار ما ورد في مشاريع ثمان خطط عمل تفصيلية للتعاون بين الجانبين ويتعلق الأمر بالبيئة والطاقات المتجددة والموارد الطبيعية والتعليم العام والتعليم العالي والبحث العلمي والشباب والتنمية الاجتماعية والتعاون الاقتصادي والتعاون القانوني والقضائي والتعاون الثقافي والسياحة.

<sup>1</sup> - مجلة فوربس الشرق الأوسط، "المغرب... من أوروبا إلى الخليج"، 1 يناير 2012، دبي، الامارات العربية.

وقد شارك اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون في الاجتماع الأول لفريق العمل المختص في مجال التعاون الاقتصادي بين مجلس التعاون والمملكة المغربية الموافق 12-13 نوفمبر / تشرين الثاني 2013م في الرباط بمقر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

يهدف الاجتماع إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، والتشاور بشأن السياسات والمستجدات الاقتصادية، وتبادل الخبرات في المجال الاقتصادي، وكذا العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين دول المجلس والمملكة المغربية، وتوسيع أسواق الصادرات الخليجية والمغربية مع إعطائها معاملة تفضيلية، وزيادة، انسياب السلع بين دول المجلس والمغرب، وتسهيل التبادل التجاري والعمل على تذليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الجانبين، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع الأعمال من الجانبين، وإقامة استثمارات مشتركة في كافة المجالات، والتعريف بالشركات العاملة في المجالات المختلفة من كلا الجانبين، كما سيتولى دراسة البيئة الاستثمارية ومعوقات الاستثمار بما يساهم في تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين الجانبين، وتبادل الخبرات في مجال تشجيع الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في كافة المجالات، وتنسيق المواقف بين دول المجلس والمغرب في المحافل الاقتصادية الإقليمية والدولية

وبين مدير العلاقات الخارجية باتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي باسل العوامي، كما تناول الاجتماع مواضيع عدة أهمها مشروع خطة العمل المشترك للفترة 2013 – 2018، وكيفية توسيع آفاق التعاون بين الجانبين من خلال تبادل الزيارات بين المسؤولين الاقتصاديين والتجارين والغرف التجارية، وتنظيم ورش العمل المشتركة في المجال الاقتصادي والتجاري وإشراك القطاع الخاص فيها، والاستفادة من اتفاقيات الأفضلية واتفاقيات التجارة الحرة التي وقعها الجانبين لتعزيز الاستثمار المتبادل بين دول المجلس والمغرب، وتشجيع الاستثمار الزراعي والتعاون في مجال الأمن الغذائي.

وأكد العوامي أن الاتحاد نظم العديد من الفعاليات مع المغرب كان آخرها المنتدى الثالث للاستثمار الخليجي المغربي في الفترة ما بين 6-8 مايو/أيار 2013، لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين دول الخليج العربي والمملكة المغربية في مختلف المجالات وعلى رأسها القطاعات الاقتصادية.

### المحور الثاني: أهمية الشراكة المغربية الخليجية:

كشف مستثمرون خليجيون أن دول المجلس ستضخ استثمارات بأكثر من 100 مليار دولار في المغرب تشمل قطاعات السياحة والصناعة والزراعة والتعليم والصحة، إضافة إلى مشاريع استراتيجية كالطرق والموانئ وتحديث البنية التحتية. وتعمل الجهات المعنية في دول مجلس التعاون والمغرب حاليا على وضع الأطر التنظيمية للشراكة للبدء في تنفيذ المبادرة التي ستمتد لسنوات طويلة مقبلة.

## خاتمة

نظرا للعامل الجغرافي والجيوسياسي لا يمكن للمغرب أن ينضم إلى دول مجلس التعاون الخليجي لأنه ينتمي إلى بلدان المغرب العربي، إلا أن المغرب يرى في مجلس التعاون الخليجي منقذا اقتصاديا له، وبالتالي اجتماعيا بعدما مست الأزمة بعمق الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول للمغرب. وفي المقابل يعتبر المغرب في نظر بلدان الخليج وجهة استثمارية آمنة، نظرا لاستقراره الاجتماعي والأمني والسياسي، واقتصاده الذي يتمتع بهامش تنموي كبير، وموارد بشرية ذات كفاءة عالية، ونظام تحفيزي جذاب، بالإضافة إلى مناخ أعمال يتحسن باستمرار، وإرادة سياسية قوية في إصلاح مكامن النقص التي قد تظهر بين الفينة والأخرى، مما يمكن رؤوس الأموال الخليجية من المساهمة في دفع عجلة اقتصاده، وتوفير عدد هائل من وظائف الشغل لمواطنيه، بالإضافة لكونها رافدا للاستثمارات الأجنبية غير العربية في المغرب، مما يمكن المغرب من تفادي الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية التي تمر منها منطقة اليورو والتخفيف من حدة تبعاتها.

## المراجع بالعربية:

- حري عريقات، "واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي"، مؤتمر العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، 1988.
- صلاح الدين حسن، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتاب، القاهرة، 2003.
- قدي عبدالمجيد، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري"، الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 08-09 أفريل 2002.
- محمد عصام لعروسي، "البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية المغربية إزاء العالم الإسلامي"، المجلة المغربية لقانون الأعمال والمقاولات، العدد 13، أكتوبر 2007.

## المراجع بالفرنسية:

- « Le climat des investissements dans les pays arabes », publié en 2001, voir l'Economiste, 27 février 2003, n° 1466.

## أطروحات جامعية:

- بسيوني محمد نظير، دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس: كلية التجارة.
- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر، 2005.

## تقارير:

- التقرير الاستراتيجي المغربي 2006-2010، الرباط، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، العدد 8.

## مجلات:

- مجلة فوربس الشرق الأوسط، "المغرب...من أوروبا إلى الخليج"، 1 يناير 2012، دبي، الامارات العربية.